ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

D. Muhammad Jawad kadhum

Imam Al-Kadhim College Wasit departments

Email:
lecwasit19@alkadhumcol.edu.iq
07723483029

Keywords:

poetic evidence, hadith evidence, Ibn Malik

Article info

Article history:
Received 15.Oct.2022
Accepted 17.Dev.2022
Published 1.Feb.2023

From the problem of poetry to the problem of talk A follow-up to the researchers' position on the evidence of Ibn Malik Al-Andalusi Evidence for clarification and correction as a model

A B S T R A C T

This study seeks to stand on an important aspect of Arabic grammar, which is the subject of protesting the hadith of the Prophet and Arabic poetry. Dealing with the origins of the grammatical criterion that the applicants have been doing, and this study distanced itself from expressing its opinion, taking the descriptive approach as a way for it to stand on the opinions of researchers.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol50.Iss1.3420

من إشكالية الشعر إلى إشكالية الحديث متابعة لموقف الباحثين من شواهد أبن مالك الأندلسي – شواهد التوضيح والتصحيح أنموذجًا

م.د. محمد جواد كاظم

كلية الإمام الكاظم (ع) / أقسام واسط

الخلاصة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على جانب مهم من جوانب النحو العربي وهو موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي، وبالشعر العربي وترصد هذه الدراسة أهم الأقوال التي أدلى بها العلماء المتقدمون والباحثون المعاصرون في مسألة المنهج الذي اتبعه ابن مالك في الاستشهاد الشعري والحديثي الذي يعد بحسب رأيهم خرقا للمألوف في التعامل مع أصول المعيار النحوي الذي دأب عليه المتقدمون كما أن هذه الدراسة نأت بنفسها عن الادلاء برأيها متخذة المنهج الوصفي سبيلا لها في الوقوف على آراء الباحثين.

الكلمات المفتاحية : شواهد شعرية ، شواهد حديثية ، ابن مالك .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الهادي الأمين وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

مع ما لكتاب ابن مالك (شواهد التوضيح والتصحيح) من قيمة علمية كبيرة جعلته بمصاف مصنفاته الهامّة في الدرس النحوي، فهو مع ذلك يمثل منهجًا جديدًا وجريئًا يلقي بضوئه على الانعطافات الخطيرة التي من شأنها أن تتيح لصاحبها إنتاج قيم معيارية جديدة منطلقة من تغيير بعض جهات الأسس الأصولية المتمثلة باتساع دائرة السلطة السماعية واشتمالها على مورد جديد من موارد التقعيد النحوي، ومن ثم تجعلنا ـ تبعًا لها ـ إزاء أحكام معيارية جديدة أثارت بطبيعتها حفيظة بعض المعنيين بهذا الشأن .

حين كنت بصدد تشخيص بعض ملامح (التيسير النحوي)* في هذا الكتاب (شواهد التوضيح)، استوقفتني بعض عبارات ابن مالك المثيرة للجدل في مضمونها من ذلك قوله : "وقد أغفل النحويون..." **(الاندلسي، ١٩٨٥، صفحة ١٠٦)** و"مما خفي على أكثر النحويين..." **(الاندلسي، ١٩٨٥، صفحة ١٢٣، ١٥٩)** ، و"هو مما لا يجيزه النحويون.. والصحيح جوازه.." **(الاندلسي، ١٩٨٥، صفحة ١٧٣)**، وغير ذلك من العبارات الشمولية التي تكسر أفق الرتابة وتخلق نقطة مفارقة بين منوال النحاة القدامى وفكر ابن مالك الأندلسي الجديد، وينبغي أن لا ننسى أن ابن مالك عاش في القرن السابع الهجري، فبينه وبين النحاة القدامى ـ الغافلين عن هذه المسائل بحسب زعمه ـ قروناً من الزمن، وهذا ما يجعل غفلتهم – كما يدّعي– منذ عصرهم ومرورًا بعصور تابعيهم حتى عصر ابن مالك أمراً غاية في الحيرة.

من هنا دفعني الفضول للوقوف على بعض هذه المسائل التي أثارها ابن مالك، ومن ثم حاولت الرجوع بها إلى آراء النحاة السابقين، كي يتسنى لنا إدراك حقيقة الخلاف الناشئ بينهما، والوقوف على سبب اغفالهم لهذه المسائل على حد زعم ابن مالك.

وبدأت نقطة الانعطاف في سير البحث، فتحول من رصد مظاهر التيسير النحوي إلى التنقيب عن مسائل الخلاف وجذورها عند ابن مالك، ضمن حفريات علمية لازمت نصوص الأحاديث المحتج بها منذ عصرها المخطوط وانتهاء بمطبوعاتها المحقق، كل ذلك من أجل الوقوف على صحة ما ذهب إليه ابن مالك فيما يقول، ولكن النتائج التي وصل إليها البحث كانت أغرب مما يُتوقع.

لا أريد أن أصادر المطلب وأسرع بالنتائج قبل البحث، في الحكم الذي قد لا يكون مخطئًا حين يُعزي القول بهذه المسائل إلى أنها لا تمثل في معظمها الوجه الشرعي للنحو العربي، فهي لم تولد من رحم المؤسسة النحوية التي تشكلت بالجهد الجمعي الذي أنتج تراثًا نحويًا ضخمًا ضمن متابعات فكرية تراتبية يعزز لاحقها السابق.

الشواهد الشعرية :

يبدو أن ابن مالك الأندلسي لم يكن شخصية علمية مميزة استطاع أن يشق طريقه إلى المجد والرفعة بنتاجه الفذ وحسب، بل يتضح من خلال المتابعة الدقيقة لمنهجه أنه كان مولعًا بكسر نمط الرتابة المألوف عند سابقيه في تعاملهم مع المادة النحوية تنظيرًا واحتجاجًا، إذ كان جريئًا في كسر أفق بعض المعايير المعتبرة، حتى استطاع أن يتعدى بذلك حدود جغرافية اللغة، متمثلًا هذا التعدي في الاحتجاج ببعض لغات لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم، ممن صرحت بعض مدونات اللغة القديمة بعدم الأخذ عنهم، لكن ابن مالك لم يعبأ بما قيل واختط لنفسه منهجًا في ذلك وخرق ما خرق، فنقده خصمه أبو حيان على هذا الإقدام، يقول السيوطي في ذلك : "ونقل ذلك أبو حيان في (شرح التسهيل) معترضًا به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن " (السيوطي، ١٩٨٩، صفحة ١٩٤).

مع هذا الإقدام الذي قد يُعد تجديدًا في الرؤية الحداثوية لمنهج الاستشهاد يخطو ابن مالك خطوة أخرى بالاتجاه الآخر هي أكثر جرأة، وأشد وطأة من صاحبتها، حين يودِع في مدوناته عددًا كبيرًا من الأشعار التي حيرت السابقين وشغلت المحدثين.

ومع ما لهذا الموضوع من أثر جسيم وخطير فقد ارتأينا أن نشير إلى عدد من آراء العلماء وموقفهم من هذه الظاهرة، واكتفينا بالإشارات المختزلة فقط، ذلك أن شواهده الشعرية عالجتها أكثر من دراسة علمية وأكاديمية خلصت معظم نتائجها بإدانة ابن مالك فيها، مما استدعى هذا الأمر ظهور رأي جماعة من الباحثين ممن نافح ودافع عنه ضمن معركة حمي وطيسها فهي بين متهم له ومبرّئ .

فأشعاره التي احتج بها قد أثيرت حولها جملة من الشبهات قديمًا وحديثًا.

أما من المتقدمين فقد كان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) يتعجب من شواهده ويقول : "وأمَا أشعار العرب الّتي يُستشهَد بها على اللّغة والنّحْو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فِيهِ ويتعجبّون من أَيْنَ يأتي بها، وكان نظْم الشِّعر سهلًا عليه " (**الذهبي ، ٢٠٠٣، صفحة ١٥ : ٢٤٩**).

وكذا الصفدي (ت:٧٦٤هـ) قد ذهب بالقول نفسه أيضًا، قال : "وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره".

(الصفدي ، ٢٠٠٠، صفحة ٣ : ٤٠٣)

وهذه إشارة واضحة من الذهبي والصفدي أن العلماء كانوا ملتفتين إلى صنيع ابن مالك في الشواهد الشعرية التي يوردها في كتبه بصفتها حجة تدعم رؤاه واجتهاداته النحوية، لكنهم كانوا يتحيرون من هذا الصنيع كما قالا.

ونُقل أيضًا عن ابْن القوبع أنه كان يقول : "إِن ابْن مَالك مَا خلّى للنحو حُرْمَة" (الصفدي ، ٢٠٠٠، صفحة ٣ : ٢٨٨).

هذا النص الذي حمله معظم من ترجم لابن مالك على أنه مدح، أصبح يقرأ من ضمن تشخيص خروقات ابن مالك في النحو، أي أنه ما أبقى للنحو حرمة إلا وانتهكها، فهذه القراءة لنص ابن القوبع باتت يُشم منها رائحة القدح لا المدح بعد أن كثر الحديث عنه مؤخرا بسبب بعض الشبهات التي حفت به، حتى صدرت مجموعة من الدراسات التي تسعى إلى إحالة عدد كبير من الشواهد الشعرية التي لم ترد في المصادر القديمة إلى أنها من اختلاق ابن مالك ، كما أن نص ابن القوبع يمكن أن يُقرأ بتلك القراءة النمطية التي تفضي إلى مدحه، ولا سلطة لقراءة على أخرى حين تغيب القرائن .

هذا ما يخص بعض اشارت المتقدمين في مسألة الشواهد الشعرية التي احتج بها ابن مالك، وأما من المتأخرين فلعلّ مصطفى صادق الرافعي أول من انتبه إلى صنيع ابن مالك الغريب، فاتهمه بهذا الأمر وذكره تحت عنوان (وضع الشعر)، قائلًا : "وقد قلّت شواهد النحو واللغة بعد ذهاب الرواة وعفاء مجالسهم، حتى صارت تشبه الآثار التأريخية في الضن بها والحرص عليها وتداولها كما هي، لأن قيمتها في نفس الحالة التي هي عليها، ومنشأ ذلك من تناقل الكتب بالرواية والاقتصار على ما فيها من مبالغة في تحقيق الإسناد العلمي، ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع في حفظها كابن مالك النحوي الشهير صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٢، وكان قد أخذ العلم بنفسه وليس له في الانتماء ما لغيره من العلماء، قال الذهبي في ترجمته : وأما أشعار العرب التي يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الاعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها " (الرافعي ، ١٩٧٤، صفحة ١ : ٣٥٥). ثم قال الرافعي معلقًا على قول الذهبي : "وهذه العبارة وحدها كافية في الوصف التأريخي الذي نحن فيه" (الرافعي ، ١٩٧٤، صفحة ١ : ٣٥٥). أي الوصف التأريخي لوضع الشعر وصناعته فهو اتهام واضح لابن مالك بوضع الشعر.

وكان الدكتور طه محسن محقق الكتاب من أبرز من انتبه إلى خطورة صنيع ابن مالك الغريب في ترك نسبة كبيرة من الأبيات الشعرية دون إحالة إلى أصحابها، مع عدم ذكر مصدر لها إطلاقًا، وبعد جهد مضن من البحث والتحري لم يعثر المحقق على مصدر لها، سواء في كتب اللغة أو الأدب أو التأريخ، وهذا ما يجعل ابن مالك متهما بهذا الصنيع، فكان يقول بخصوص متابعة الشواهد الشعرية في بعض كتبه: " وبلغت الأبيات التي لم أقف عليها في كتب النحو قبله حوالي مئة وعشرة شواهد... وعلى الرغم من الجهود التي بذلتُها في تخريج الشواهد و نسبتها إلى قائليها، إلا أنني لم أستطع أن أجد مصدرًا ولا قائلًا لحوالي ثلاثين نصًا مما جاء في "شواهد التوضيح" ولعل المؤلف تفرد باستنباط القواعد منها" (الاندلسي، ١٩٨٥، صفحة ٢٧ ـ ٢٨).

ثم قال ملمحًا باتهامه : " إن إغفال ابن مالك نسبة الشواهد إلى المصادر أو إلى قائليها أو رواتها قد يثير حولها شبهة يجب أن يبرأ منها" (الاندلسي، ١٩٨٥، صفحة ٣٦) .

وقد ترددت تهمة الوضع على لسان عدد غير قليل من اساتذة النحو في جامعات مختلفة، فقد نقل صاحب كتاب (شُبهة الوضع) عن استاذ النحو والصرف في جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور تركي بن سهل العتيبي أنه كان يرى أن ابن مالك إذا قال : (قال رجل من طيّئ) أو (قال بعض الطائيين) فإنما يعني نفسه (الصاعد ، ٢٠٢٠، صفحة ١٢)، ثم وصف الدكتور العتيبي أبيات ابن مالك المشكوك فيها بقوله : " إن هذه الأبيات تغلب عليها صفة الصنعة، فهي أبيات مفردة مستقلة بمعانيها، لا تحتاج سابقا ولا لاحقا في فهمها، وأنها أقرب إلى شعر العلماء منه إلى شعر العرب الاقحاح" (الصاعد ، ٢٠٢٠، صفحة ٤٨).

وفي عام ٢٠٠٣ صدر للباحث الليبي الدكتور محمد خليل الزروق بحث بعنوان (أ قائم الزيدان) أشار فيه إلى صنعة ابن مالك للشواهد الشعرية مخرجًا ذلك على أنه يأتي بها للتمثيل لا للاستشهاد، إذ ورد في بحثه وتحت موضوع اسماه (أبيات مصنوعة) قوله : يُذكر في كتب النحو المتأخرة أبيات لا يراد بها الاستشهاد، ولكن يُراد بها التمثيل، وتكون لمن لا يُحتج به من الشعراء، وتكون أيضا ابياتا مصنوعة للتمثيل والتقريب، يصنعها النحويون، وتكون الصنعة بادية عليها، ولا يُعرف لها سابق أو لاحق، ولا ينبغي أن يُظن أنها الغاية في الباب، ولا أنها هي الحجة التي تُبنى عليها القاعدة.... فهذه ثمانية أبيات، كما ترى، وكلهن غير منسوب، وإذا تأملت رأيت أنه يكاد يكون مدارهن على ابن مالك، واستظهر أن يكون هو الصانع لهن للتمثيل (الزروق ، ٢٠٠٣، صفحة ٨١ ـ ٨٢).

وكان الدكتور حسين التميمي أكثر تصريحًا ممن سبقه في اتهام ابن مالك بهذه المسألة من دون وضع مبررات لهذه الصناعة حين قال : " ... إلى أنْ جاء ابن مالك الذي استحدث لنفسه شواهد مجهولة النسبة وجعلها حجّة في تصحيح مذهبٍ أو تخطئة آخر، وهذه الشواهد أُرجح أنْ تكون معظمها مصنوعةً، إنْ لم يكن كلُّها كذلك، يعزز ذلك ثلاثة أمور :

الأول : تمكن ابن مالك من صنعة الشعر .

الثاني : عدم نسبتها إلى قائليها ولا إلى النحاة الذين نقلها عنهم مع كونه استخرجها من دواوين الشعراء وكتب الأدب كما نقل ذلك أصحاب التراجم .

الثالث : وجود الفارق الزمني الكبير بينه وبين عصر الاستشهاد الذي حدده علماء اللغة والنحو" (التميمي، ٢٠٠٥، صفحة ١٥٠).

ثم قال: " وقد بذلتُ ما في وسعي من أجل تخريجها إلا أنني لم أتمكن من الوقوف على منشدها، ولا المصادر التي نقلتها، شأني شأن محققي كتبه الذين عجزوا عن ذلك مع أنّهم لاشك بذلوا جهدًا في ذلك. " (التميمي، ٢٠٠٥، صفحة ١٥١).

كان صاحب هذا الكلام الدكتور حسين التميمي الذي نوقشت اطروحته عام ٢٠٠٥ في كلية الآداب جامعة بغداد هو أكثر جرأة من سابقيه حين اتهم ابن مالك بصناعة هذه الأبيات، ثم دعا بعد ذلك إلى دراستها دراسة مستقلة تركز على هذا الجانب (التميمي، ٢٠٠٥، صفحة ١٥٢).

وتعد دراسته – حسب تتبعي – أول محاولة علمية أكاديمية جريئة تصرح باتهام ابن مالك بصناعة الشواهد الشعرية، وكان دقيقًا في تشخيص بعض ملامح الإشكال الذي يدور في فلك آراء ابن مالك حين انتخب عينات من هذه الأبيات وجعلها ضمن دراسته، وتتضح بعض تشخيصاته الدقيقة في تعليقاته على بعض مسائل ابن مالك التي احتج لها بشعره، من ذلك تعليقه على بيتين من الشعر قال: "ولم أفهم معنى البيتين فهما غريبان والأغرب منهما احتجاجه بهما وبناءه حكمًا نحويًا عليهما، مع كونهما شاهدين غريبين مفردين لا نظير لهما من السماع والقياس" (التميمي، ٢٠٠٥، صفحة ١٥٢).

وفي عام ٢٠١٠ صدر كتاب (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسيّ) لأستاذ الدراسات النحوية واللغوية في جامعة واسط الدكتور نعيم سلمان البدري الذي سلط الضوء على شواهد ابن مالك الشعريّة ببحث قيم وجريء، فأحصى له ما يزيد على (٦٠٠) بيت من الشعر لا يُعرف لها قائل سواه، * ،وخلص خلال بحثه بنتيجة أصدر وفقها حكمًا جريئًا وخطيرًا بحقه حين نعته بقوله: " إنه مزور كبير ومخترع أكاذيب من الطراز الأول، وإنه صنّاع شواهد كان يصنع القاعدة النحويّة ويصنع شواهدها معها على نحو يدعو إلى الاستغراب.." (البدري، ٢٠١١، صفحة ٦).

لم تكن هذه الاحصائية دقيقة للغاية، فهنالك الكثير من الشواهد التي اتهم بها المؤلف ابن مالك بصناعتها وهو منزه عن ذلك الاتهام، إذ إنها موجودة في المطبوع من بعض كتب التراث التي سبقت عصر ابن مالك، وقد تقرب من مئة شاهد، ومع ذلك يبقى الاستغراب قائما في الأبيات الأخرى التي تقرب من (٥٠٠) بيت.

وكتب أيضًا الدكتور جواد بن محمد بن دخيل بحثًا خص فيه شواهد الشعر التي وردت في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح)، وقد جمع الدكتور جواد (٥٦) بيتًا في هذا الكتاب لم يرد لها ذكر في كتب النحويين السابقين لابن مالك، قائلاً : تلك جملة من الأبيات اجتهدت في البحث والتنقيب عنها فيما تيسر لي من المصادر والمراجع بحسب الوسع والطوق، فما ظفرت بها إلا في مثل الكتب التي قيدتها في ذيل الصحائف الماضية، أي في الكتب التي عاش مصنفوها بعد ابن مالك...فنخرج من هذا بأن هؤلاء إنما استمدوا الأبيات المذكورة – مباشرة أو بواسطة– من كتب ابن مالك، فظهر بما سلف أن ابن مالك هو السابق إلى إنشاد تلك الأبيات، لأنها لا توجد إلا لديه أو لدى من نقل عنه ممن جاء بعده من النحويين . (دخيل، ٢٠١٢، صفحة ٥٨)

ولم ينته الحديث عن شواهد ابن مالك الغريبة والعجيبة حتى يطالعنا كتاب آخر أيضًا صادر عن دار الألوكة تحت عنوان : (تدليس ابن مالك في شواهد النحو) لمؤلفه فيصل بن علي المنصور، وهو في الأصل رسالة ماجستير مقدمة في قسم اللغويات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وكان عنوان هذه الرسالة (وضع ابن مالك للشواهد النحوية بين النفي والإثبات)، وقد عدّل صاحبها العنوان حين عزم على طباعتها كتابًا، فخرج هذا الكتاب بذلك العنوان.

والحق أن كتاب (التدليس) هذا هو إعادة إنتاج لكتاب (صناعة الشاهد)، ولا يحسب لمؤلفه سوى المنهج المنظم وبعض الطروحات العلمية التي تؤيد ما قاله سابقوه في هذا المضمار، فقد كرر(٦٣١) شاهدًا من شواهد الدكتور نعيم البدري ولم يزد عليها غير (٥٦) بيتًا مما لم يذكره الدكتور البدري .

ولم تكن مواقف الباحثين والدارسين ممن ذكرنا منفردة الرأي في ابن مالك بل هناك عدد غير قليل من المختصين بهذا الشأن قد اتهموا ابن مالك أيضا بصناعة الشواهد الشعرية، وقد ذكر الباحث عبد الرزاق الصاعدي آراء عدد منهم في مقدمة كتابه (الصاعد ، ٢٠٢٠، صفحة ١٠ ـ ١٦)، الذي خصصه للدفاع عن ابن مالك في مسألة الاستشهاد الشعري.

ومن جملة من ذكر منهم الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى الذي كان يشك في بعض مسائل ابن مالك ويقول لطلابه (هذه من عندياته) أي من صنعته . (الصاعد ، ٢٠٢٠، صفحة ١٠)

وبالجملة فإن الأشعار التي سطرها ابن مالك في كتبه واحتج بها على عدد من اجتهاداته النحوية إن خلص من شراك الاتهام بصناعتها – ولم يخلص إذ دون ذلك خرط القتاد كما يقال – فمع ذلك لا قيمة لهذه الأشعار في سياق البحث العلمي، لأنها منفردة في المصدر، ومجهولة القائل في معظمها، وكما قال السيوطي : "لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائله، صرح بذلك (ابن الأنباري)" . (السيوطي، ١٩٨٩، صفحة ٢٢١)

الشواهد الحديثية :

لعل تفصيل الكلام في ظاهرة الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي يعد صدى مترددًا لمجموعة كبيرة من الدراسات التي سلطت جهدها وفكرها على هذا الموضوع، لذا نجد من غير الضروري التطرق إليه بهذه الصفحات القليلة التي أخذت على عاتقها تسليط الضوء على جهود ابن مالك فهذا المجال، وبصورة موجزة يمكن القول إن المتأمل لشواهد ابن مالك في مسائل كتابه شواهد التوضيح والتصحيح أنها معظمها يحال إلى أنها من اجتهادات ابن مالك التي تمثل آراءه وتوجهاته الخاصة في النحو العربي، ولم تك وليدًا شرعيًا بالمعيار العلمي الدقيق للمؤسسة النحوية، لما فيها من مغالطات عجيبة.

وكما أنها تنأى بنفسها عن سنن التطور المشروع في الفكر النحوي الذي يشترط التثبت على الأصول ــ المجمع عليها ــ منهجًا ومسلكًا ليحتذيه المجددون، مما يجعل طروحاتهم التحديثية تستمد شرعيتها من تلك الأصول الصحيحة والمسلم بها مسبقا.

لقد حُفت معظم مسائل ابن مالك بطائفة من علامات الاستفهام والاستغراب كما سيتضح ذلك في قادم هذه الدراسة، والسبب في ذلك يكمن بمغادرة المنهج والأصول، متمثلة تلك المغادرة بشق منهج جديد، واستحداث أصل آخر يتجسد بكسر سور السلطة السمعية وانفتاحها على سلطة ثالثة جديدة ليتخطى بذلك سُنّة النحاة السابقين.

ولقد اعتمد ابن مالك في تنظيره لهذه المسائل المثارة على الحديث الشريف بوصفه حجة نحوية سليمة، كما اعتمد أيضًا على جملة من النصوص الشعرية التي تعاضد تلك الأحاديث المحتج بها، وحين نتابع هذه الأحاديث والأشعار نعرف سرّ غفلة النحاة السابقين كما يقول.

إن الأحاديث التي يعرض لها ابن مالك لا تخلو من إشكال ابتداءً من روايتها وسندها، وتعدد ألفاظها، وانتهاءً بغياب محل الشاهد في معظمها، وهذا ما يُشكّل حرجًا كبيرًا في التعويل عليها والاستشهاد بها إذا ما انفردت عن القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء.

وعلاوةً على ما قدّمه المختصون من إشكالات كثيرة المّت بالشاهد الحديثي متخذين ذلك ذريعة في منع الاحتجاج به، فإن ابن مالك ربما كان قادرًا على أن يجعل موقفه أقرب إلى الموضوعية كما عند سابقيه ممن احتجوا بالحديث الشريف لو أنه ترك الحديث حين الاحتجاج به على ما هو عليه وبصورته الموجودة في الموروث الروائي والحديثي، وكذلك لو أنه عدل عن تلك الأحاديث المحتج بها – والتي تناقضها أحاديث أخر لا شاهد له فيها– إلى أحاديث أصح منها سندًا، وأفصح منها لفظًا وتركيبًا، لو صدر عنه ذلك لبدت الأمور حينها أكثر تعقلًا وتقبلًا، ولكن هذا للأسف لم يصدر عنه.

إن هذه الأحاديث التي يحتج بها ابن مالك لم يخلص معظمها من التلاعب بألفاظها وأساليب تراكيبها، إذ جاءت كما يبدو بهذه الكيفية المريبة من أجل أن تكون صالحةً للاحتجاج، وداعمة لما يقرره ابن مالك من تنظير مخالف لسابقيه ومؤيدة لاجتهاده الفردي قبال ما ذكره النحويون السابقون ليس إلاّ.

لم تنته الغرابة إلى هنا وحسب، بل تتسع دائرة الإشكال وتكبر حينما يحاول ابن مالك أن يقدم هذه الأحاديث – المفتقرة في معظمها إلى الدقة العلمية في النقل – بطريقة حجاجية لا يخلص جلها من المغالطات التي أشار إليها غير واحد من الباحثين.

ولم يكن هذا الأمر مخفيًا تمامًا عند لاحقيه من متقدمين ومتأخرين، بل توقف بعضهم مستغربًا مما يفعله ابن مالك، وكان قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة وهو ممن أخذ عن ابن مالك يقول : "قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء" . (السيوطي، ١٩٨٩، صفحة ٨٤ ـ ٨٥)

وعبارة ابن جماعة الاخيرة قد تكون كاشفة عن افتقار ابن مالك للسند العلمي في الدفاع عن صنيعه المخالف للمألوف، إذ لم يحر جوابًا.

أما جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) فكان في أكثر من موضع يتأمل في مسألة التلاعب والاجتزاء الذي يصيب الحديث حينما يقدمه ابن مالك بالطريقة الحجاجية المغلوطة، وقد بيّن بعضها وردّ على بعضها الآخر، من ذلك قوله : " إنّ ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: **(يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)** وأَكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها : (لغة يتعاقبون) ... وهو حديثٌ مختصر رواه البزّار (ت ٢٩٢ هـ) مطولا مجودًا ، قال فيه : "**إنّ لله ملائكةً يتعاقبونَ فيكم، ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار**". **(السيوطي، ١٩٨٩، صفحة ١٨٩ ـ ١٩٠)**

فالسيوطي ينبهنا إلى أن ابن مالك قد احتج بحديث مختصر مجزوء، إذا ما وقفنا عليه بنصه الكامل سيبطل حينها زعمه، وتنتفي حجته . إذ إن الحديث الذي رواه البخاري وكذا مسلم أيضًا كان من طريق مالك، وهو حديث مجزوء كما نبه عليه السيوطي، وقد أشار إلى أن البزار ذكره كاملا، وتنبغي الإشارة هنا أيضًا أن أحمد بن حنبل ذكره أيضًا في مسنده : ٢٨٩/٧، بصورته الكاملة ومن طريق آخر غير طريق البخاري وهذا نصه : حدثنا يزيد، أخبرنا محمَّد، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله –صلي الله عليه وسلم – : "**إن لله ملائكةً يتعاقبون، ملائكة الليل، وملائكة النهار، فيجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج إليه الذين كانوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلم، فيقول كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم يصلون، وأتيناهم يصلون**".

وكما أن التلاعب في بعض الأحاديث والروايات حيّر محقق الكتاب الذي كان يتابع وبدقة ما كان يفعله ابن مالك، فاخذ ينوّه مرارًا في الحاشية إلى أن ابن مالك قد يحذف بعض كلمات الحديث أو يزيد، أو يغيّر النص، أو يقدم ويؤخر في العبارة، أو يلفق بين روايتين للحديث الواحد، أو ينسبه إلى غير قائله سهوًا. (الاندلسي، ١٩٨٥، صفحة ٣٦)

وهذا ما استوقف بعض الباحثين المختصين بهذا الشأن أيضًا، فقد افرد الدكتور إسلام محمد عبد السلام بحثًا تحت عنوان: (تصحيح شواهد التوضيح والتصحيح) وهو عنوان ينبئ بوجود أخطاء في كتاب ابن مالك مما يستلزم تصحيحها، وقد صرح الباحث بقوله : "اتجهت لأول كتاب وضع قواعده وأسسه النحوية على شواهد حديثية لأبسط فيه النظر وأصحح ما وقع فيه من خطأ". (عبد السلام ، ٢٠٠٤، صفحة ٧٣٦) ، وهو يُعني بذلك كتاب ابن مالك شواهد التوضيح.

وقد برّر الباحث أخطاء ابن مالك باحتمالية رجوعه إلى نسخ غير دقيقة من صحيح البخاري إذ قال: " إلا أنه من الواضح أن ابن مالك تعدى في توضيحه للأحاديث النسخة اليونينية إلى نسخ أخرى أغفلها المحققون لغرابتها ولما اتصل بها من تحريف وتصحيف، خاصة أن السهو ليس ببعيد عن الرواة". (عبد السلام ، ٢٠٠٤، صفحة ٧٣٩)

ويبدو حسب تتبعي أن هذه الدراسة المستقلة هي الاولى التي نبهت على أخطاء ابن مالك في شواهده الحديثية من بين عشرات الدراسات التي سلطت الضوء على كتاب (شواهد التوضيح) لكنها لم تلتفت إلى هذه المسألة، ولم يسبقه في

ذلك سوى الدكتور طه محسن محقق الكتاب، إذ كانت له إشارات وتنبيهات غاية في الدقة والتتبع، ولعلها كانت السبب الذي انطلق منه الدكتور إسلام في دراسته المستقلة عن ابن مالك.

ومن الباحثين المختصين الذين تنبهوا أيضًا إلى ما أودعه ابن مالك من شواهد حديثية لم تبلغ بعد التحقق من أصلها إلى مستوى الاحتجاج والاستشهاد هو الاستاذ الدكتور خليل بنيان الحسون، إذ أفرد مبحثا خاصًا بابن مالك في كتابه (النحويون والحديث الشريف)، وقد تابع فيه ابن مالك ووقف على توجيهاته للروايات، وخلص بقوله : " ووجه ابن مالك طائفة من الروايات الخطأ في الحديث بإقحام لفظ في النص لإصلاح الخطأ الظاهر في كل منها". (حسون ، ٢٠١١، صفحة ١٤٩)

وأشار ايضًا الدكتور أمين عبيد جيجان في الفصل الثاني من كتابه (المشكل في العربية) وهو يتحدث عن ابن مالك والاستشهاد بالحديث قائلًا : " وعمل ابن مالك هذا لا يرقى من ناحية العلم والأمانة بحيث يعد نقطة تحول في النحو العربي يؤاخذ عليها علماء العربية الذين وطدوا علم العربية قبله بقرون، لأنه كان يجتزئ الحديث ويخل بالمعنى لينساق مع ما أراد إثباته من قاعدة نحوية ". (جيجان، ٢٠١٨، صفحة ١٨٧)

إن هذا التلاعب في ألفاظ الحديث، والاعتماد على روايات غير دقيقة، أتاحا لابن مالك أن يقدم الحديث بصفته حجة نحوية صحيحة لا مغمز فيها، تعزز مذهبه في مخالفة غيره من النحاة المتقدمين الذين نسب إليهم الغفلة في معظم صفحات كتابه، والشواهد على هذه الممارسة الحجاجية المغلوطة من ابن مالك كثيرة جدًا أشار اليها محقق الكتاب وغيره من الباحثين كما سبق .

الخاتمة والنتائج

بعد الانتهاء من هذه السطور يمكن الوقوف على بعض النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة :

١- اطلعت الدراسة على عدد من العلماء الذين آخذوا على منهج ابن مالك في منهجه بالاستشهاد بالشعر العربي اذ شككت في عدد من شواهده وأحالت بعض الدراسات هذه الشواهد أنها من صناعته قد اودعها في مصنفاتها من دون اشارة إلى ذلك.

٢- كما اطلعت الدراسة أيضا على بعض الآراء التي أحالت بعض شواهد ابن مالك الحديثية إلى عدم الدقة في النقل مما يحيل دون صحة الاحتجاج فضلا عما حف الحديث النبوي من إشكالات توقف بسببها معظم النحاة في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف.

٣- مما تقدم في هذه الدراسة ينبغي التأمل في موضوع الاحتجاج بصورة عامة لما قدمه ابن مالك من شواهد وعلى وجه التحديد الشواهد الحديثية.

المصادر والمراجع

ابن مالك الاندلسي. (١٩٨٥). *شواهد التوضيح والتصحيحلمشكلات الجامع الصحيح*. (طه محسن، المحرر) بغداد، العراق: دار الشؤون والاوقاف الدينية.

اسلام محمد عبد السلام . (٢٠٠٤). تصحيح شواهد التوضيح والتصحيح. *مجلة دار العلوم العدد الثاني عشر* .

امين عبيد جيجان. (٢٠١٨). *المشكل في العربية* (المجلد الاولى). عمان، الاردن: دار الرضوان للنشر.

جلال الدين السيوطي. (١٩٨٩). *الاقتراح في أصول النحو وجدله* (المجلد الاولى). (محمود فجال، المحرر) دمشق: دار القلم.

جواد بن محمد دخيل. (٢٠١٢). نظرة في شواهد ابن مالك كتاب شواهد التوضيح والتصحيح نموذجا. *مجلة الدراسات اللغوية مجلد ١٤ عدد ٢* .

حسين التميمي. (٢٠٠٥). *الشاهد النحوي عند جمال الدين بن مالك*. بغداد: جامعة بغداد كلية الآداب.

خليل بنيان حسون . (٢٠١١). *النحويون والحديث الشريف* (المجلد الاولى). بغداد، العراق: دار الفراهيدي.

شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي . (٢٠٠٣). *تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام* (المجلد الاولى). (بشار عواد معروف، المحرر) بيروت، لبنان: دار الغرب الاسلامي.

صلاح الدين بن أيبك الصفدي . (٢٠٠٠). *الوافي بالوفيات*. (أحمد الأرنؤوط، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث.

عبد الرزاق الصاعد . (٢٠٢٠). *شبهة الوضع في شواهد ابن مالك الشعرية قراءة في تاريخها ومآلاتها*. طبعة الكترونية : شبكة المعلومات العالمية الأنترنيت.

محمد خليل الزروق . (٢٠٠٣). أقائم الزيدان. *مجلة جذور العدد١٢ مجلد ٧* .

مصطفى صادق الرافعي . (١٩٧٤). *تاريخ آداب العرب* (المجلد الطبعة ٤). بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد.

نعيم سلمان البدري. (٢٠١١). *صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الاندلسي* (المجلد الاولى). دمشق، سوريا: دار تموز للطباعة.